«الصبغة الشعرية» للنحو العربي
بين الحقيقة والادعاء

محمد بن عمار درين
كلية اللغة العربية - الرياض

إن مما يقدح في أي بحث ينشد العلمية والموضوعية انطلاق الباحث من رأي معين، ثم إجهاد النفس في حشد الأدلة الداعمة له. فبدل أن يكون منطلق الباحث الاستقراء الموضوعي الذي يصل من خلاله لاستخلاص النتائج المناسبة، ينهج نهجاً معاكساً، مما يفقد بحثه الصبغة الموضوعية الواجب توافرها في أي بحث علمي. كما أن مما يخل بالروح العلمية لدى الباحث كذلك، تعجله في استخلاص نتائج لا يسندها الاستقراء اللازم، ثم تعميم تلك النتائج، وعدها حقائق مسلمة مبرهناً عليها. ويبدو أن الموضوع الذي نتناوله بالدرس في الفقرات التالية لم يخل من أحد المظهرين السابقين، أو كليهما. وحتى لا نكون ممن ينهى عن المنكر ويأتيه، لا بد من بسط القول في الموضوع، وإيراد ما استند إليه القائلون بالصبغة الشعرية للنحو العربي من أدلة، ومن ثَمَّ مناقشتها وتقويمها.

ومما يجب الإشارة إليه قبل ذلك أن الخلاف في هذا الموضوع ليس مجرد خلاف نظري إحصائي فحسب، بل سيتضح في ثنايا هذا البحث، أن القائلين بالصبغة الشعرية يرتبون على قولهم نتائج مهمة جدا في تقويم الدرس النحوي، ومن ثَمَّ تلمس الخطوات الضرورية لإصلاحه، مما يوحي بأهمية تناول هذا الموضوع بالدراسة والتقويم.

فما المقصود بـ« الصبغة الشعرية » للنحو العربي؟ ومن أبرز القائلين بها؟ ولماذا استبد الشعر بجهد النحويين في نظر هؤلاء؟ وكيف أثرت « الصبغة الشعرية » في النحو العربي عند القائلين بها؟ وما حقيقة « الصبغة الشعرية » للنحو العربي؟ وهل هي واقع أو وهم من الأوهام؟.

أولاً: المراد بـ"الصبغة الشعرية" للنحو العربي، وبعض القائلين بها:

نظر بعض الدارسين في كتب النحو مختصراته ومطولاته، ولحظوا كثرة تكرار الشاهد الشعري فيها، فدعاهم ذلك إلى استنتاج فكرة مفادها أن الشاهد الشعري طغى على الشاهد النثري، وأن مبنى الدرس النحوي كان في الأساس على الشاهد

الشعري، فمع أن الدرس النحوي اتخذ الشواهد المسموعة سنداً له في تقرير الأحكام النحوية، إلا أن الشاهد المنظوم كان له ـ فيما يظهر ـ الحضور الأبرز. ثم ما لبثوا أن ربطوا كثيراً مما يرونه من سلبيات ونقائص رافقت الدرس النحوي ـ في نظرهم ـ بطغيان الشاهد الشعري عليه، واصطباغ الدرس النحوي في عصوره المتعاقبة بالصبغة الشعرية في شتى أبوابه ومباحثه؛ مما أحدث آثاراً سلبية في الدرس النحوي.

والمراد بالصبغة الشعرية للنحو العربي ـ عند القائلين بها ـ طغيان الشاهد الشعري على غيره من الشواهد النثرية، وتأسيس النحو على هذه الشواهد في مباحثه وأبوابه.

ومع أنه وردت بعض الإشارات من السابقين تؤكد عناية النحويين بالشعر، وولعهم بحفظه وروايته، إلا أنهم لم يصرحوا ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ بغلبة الشاهد الشعري، واستبداده بجهد النحويين، على حساب الشاهد النثري، كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين. ومن أمثلة الإشارات الواردة عند السابقين عن عناية النحويين بالشعر، ما جاء عن المازني في قوله: «قلت للأصمعي: إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد!. فقال: إنه كان همنا وسدمنا»(١).

وممن رفع لواء هذه الدعوى من المعاصرين محمد عيد في مواضع عدة من كتبه، من ذلك قوله: «إن الصبغة الشعرية في النحو العربي تسري في مسائله عموماً سريان الدم في العروق، وهي مسؤولة عما تعانيه قواعد النحو من اضطراب، ولنا أن نتصفح مثلا (شرح الأشموني) في أحد أبوابه من غير اختيار، وسيتأكد لدينا أن الشعر كان عاملا مهماً في توجيه القواعد والآراء والتخريجات الذهنية المجهدة»(٢).

وفي موضع آخر يقول: «إن الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي

(١) مراتب النحويين: (٥٧) (حتى لا تتضخم الهوامش سأقتصر على ذكر عنوان المرجع والجزء إذا كان الكتاب مجزءاً، والصفحة، على أن أشير إلى المعلومات عن المراجع كاملة في آخر البحث).

(٢) المستوى اللغوي: (١٣٧).

الاعتماد الأساسي على الشعر؛ إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد»(١).

والفكرة ذاتها رددها رمضان عبدالتواب، حيث يقول عن النحويين: «من العجيب أن نرى جمهرة شواهد اللغة عندهم تعتمد على الشعر بمعانيه وأخيلته، وموازينه وضروراته»، ثم يبين أن هذا الاعتماد على الشعر كان «في غالب الأحيان لاستنباط قواعد الكلام العربي ودلالات ألفاظه، وتصنيف صيغه، وأوزان مفرداته»(٢).

أما عبدالجبار علوان فهذه الفكرة تعد لديه من المسلمات، التي لا يحتاج إثباتها إلى دليل لوضوحها؛ يقول: «عند تأملنا في الشواهد النحوية عامة نجد أن الغالب عليها (الشعر)، ثم يأتي بعده (النثر). ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر... فالشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم»(٣). ثم يؤكد أن هذا الأمر من الوضوح بحيث «لا يحتاج إلى دليل»(٤).

وقد أشار شعبان العبيدي إلى أن النحويين لم يكتفوا بتقديم الشعر على النثر فحسب، بل قدموه على أوثق نص مدون، وهو القرآن، فهم «تعاملوا مع الشعر أكثر من تعاملهم مع النثر، فالشعر عندهم هو المقدم على النثر. على كل قاعدة تجد شاهدا شعرياً يقدمونه حتى على أسمى الكلام وأنبله، وهو كلام الله سبحانه»(٥).

وإلى شيء قريب من هذا أشار مهدي المخزومي، متابعاً لإبراهيم أنيس؛ حيث يقول عن النحويين: «لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: (١٣٨).

(٢) فصول في فقه اللغة: (٧-٨).

(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو: (٢٩).

(٤) المرجع السابق: (٢٩).

(٥) النحو العربي، شعبان العبيدي: (٣٤٩).

في تصحيح قاعدة، أو تأييد أصل، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي »(١).

وتعدد ألوان الكلام العربي لم يمنع النحاة ـ كما يقول إبراهيم أنيس ـ من أن يكونوا « في غالب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية »(٢).

والرأي نفسه يثبته محمد حماسة عبداللطيف بقوله: « قام الشعر بدور كبير في التقعيد النحوي، إذ كان النحاة أكثر احتفالاً به، وكان معظم اعتمادهم عليه »(٣).

ولعل من أجلى ما يدل على انصراف جهد النحويين إلى الشاهد الشعري دون غيره، في نظر المثبتين للصبغة الشعرية، أنه « تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط. ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر، ولا تهتم بما عداه »(٤).

ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، ممن سعوْا لـ"تجديد" الدرس النحوي، بل إننا نجد صدى لهذه الفكرة، حتى لدى بعض المعاصرين ممن هم من أكثر المعاصرين احتراماً وإعجاباً بالدرس النحوي الموروث؛ من ذلك ما ذكره محمد عبدالخالق عضيمة: « ولو أراد دارس النحو أن يحتكم إلى أسلوب القرآن وقراءاته في كل ما يعرض له من قوانين النحو والصرف، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ ذلك لأن الشعر قد استبد بجهد النحاة، فركنوا إليه، وعوّلوا عليه، . . . وكان تعويل النحويين على الشعر ثُغرة نفذ منها الطاعنون عليهم؛ لأن الشعر رُوي بروايات مختلفة؛ كما أنه موضع ضرورة »(٥).

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: (٣٣٥).

(٢) من أسرار اللغة: (٣٢٥).

(٣) لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية: (٣٨٤).

(٤) البحث اللغوي عند العرب: (٢٥).

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: (١/١/٢).

وللتدليل على هذه الظاهرة التي «لا تحتاج إلى دليل»، في نظر بعض القائلين بها، يستعين المثبتون لها ببعض الإحصاءات عن تكرار الشاهد الشعري في بعض كتب النحو المعروفة، يقول محمد عبدالخالق عضيمة ـ متحدثاً عن (الكتاب) ـ: «نرى سيبويه يستشهد بالقرآن وببعض القراءات ما تواتر منها وما لم يتواتر. ولو قيس استشهادُه بالقرآن باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه واستبد بجهده، فشواهده الشعرية كما ذكر أبو جعفر النحاس في شرحه للشواهد (١٠٥٠)، وهي في النسخة المطبوعة بمصر (١٠٦١)، على حين أن استشهاده بالقرآن لم يتجاوز (٣٧٣)، وذلك كإحصاء الأستاذ النجدي»(١).

وكذلك صنع المبرد في (المقتضب)؛ حيث إن «شواهده الشعرية بلغت (٥٦١) واحداً وستين وخمسمائة شاهد، على حين كانت شواهده القرآنية أقل من ذلك»(٢). وقد سبق نقل عبارة شعبان العبيدي الذي يذهب فيها إلى أن «الشعر عندهم ـ أي النحويين ـ هو المقدم على النثر. على كل قاعدة تجد شاهداً شعرياً يقدمونه حتى على أسمى الكلام وأنبله، وهو كلام الله سبحانه»(٣).

وكذلك الشأن مع أغلب كتب النحو التي اعتنت بإيراد الشواهد ـ كما يؤكد المثبتون للصبغة الشعرية ـ، «ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر»(٤).

وإذا كان لكل شيء سبب، فلا شك أن لطغيان الشاهد الشعري في الدرس النحوي عند القائلين به أسبابا عدة، تضافرت لتحدث هذه الظاهرة.

(١) دراسات لأسلوب القرآن: (١/١/٦). وانظر: سيبويه إمام النحاة: (٢٣٥).

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو: (٢٩). وقد وجد باحث آخر أن عدد الشواهد الشعرية في المقتضب سبعمائة شاهد، ووجد أن الشواهد القرآنية أكثر من ذلك، حيث بلغت أربعين وثمانمائة شاهد. انظر: المبرد، حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب: (٢٩٠).

(٣) النحو العربي، شعبان العبيدي: (٣٤٩).

(٤) الشواهد والاستشهاد في النحو: (٢٩).

ثانياً: أسباب استبداد الشعر بجهود النحاة:

غني عن التنبيه أننا بصدد جلاء الموقف بحسب ما يراه المثبتون لهذه الظاهرة، أما مدى دقتها، وتقويمها، فسوف نؤجل بسط القول في ذلك إلى موضعه.

عدد المثبتون لهذه الظاهرة جملة من العوامل التي جعلت الشاهد الشعري يستبد بجهد النحويين؛ بعضها يعود إلى الشاهد الشعري ذاته، وهو ما سأشير إليه تحت فقرة الأسباب المباشرة، وبعضها الآخر يعود إلى الموقف السلبي من أنواع الشواهد الأخرى، مما دعم حضور الشاهد الشعري، وهو ما سأشير إليه في الأسباب غير المباشرة.

فمن أهم الأسباب المباشرة:

(أ) عناية العرب بالشعر وتعلقهم واعتزازهم به، قبل الإسلام وبعده: فالشعر ديوان العرب، وحافظ مآثرهم، ومقيد أنسابهم وأحسابهم، وسجل أيامهم ووقائعهم، مما جعل له المنزلة العظيمة في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام. وقد حفظت الأخبار أن القبيلة من العرب كانت «إذا نبغ فيها شاعر، أتت القبائل فهنأتها، وصنعت الأطعمة، واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر، كما يصنعون في الأعراس، ويتباشر الرجال والولدان؛ لأنه حماية لأعراضهم، وذبّ عن أحسابهم، وتخليد لمآثرهم، وإشادة بذكرهم. وكانوا لا يهنئون إلا بغلام يولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس تنتج»(١).

بالإضافة إلى هذه الوظائف التقليدية للشعر التي استمرت كذلك ـ وإن بأقدار متفاوتة ـ بعد الإسلام،فقد تعزز هذا الدور بمسلك العلماء الذين فزعوا إليه لتفسير الغريب مما ورد في القرآن، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله، فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب؛ فإن الشعر ديوان العرب»(٢).

(١) العمدة: (١/٦٥).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: (١/٢٤٦)، العمدة: (١/٣٠).

وكان ابن عباس رضي الله عنهما «قد اعتمد منهجا لم يسبق إليه، وهو شرح ألفاظ القرآن والاستدلال عليها بما جاء في شعر العرب. فالاحتجاج بالشعر في تفسير وتوضيح مفردات القرآن لم يكن معروفاً قبل أجوبة ابن عباس لنافع الأزرق»(١). والأمر ذاته عبر عنه ابن فارس في قوله: «الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ، وحديث صحابته والتابعين»(٢).

أما أبو هلال العسكري فيشير إلى ذلك بقوله: «ومن أفضل فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحها وفحلها وغريبها من الشعر، ومن لم يكن راوية لأشعار العرب، تبين النقص في صناعته. ومن ذلك أيضا أن الشواهد تنزع من الشعر»(٣).

فلا غرابة بعد ذلك أن تشيع تلك الروايات التي تصور حرص العلماء على حفظ الشعر وروايته؛ فكان الأصمعي يحفظ من الرجز أربعة عشر ألف أرجوزة. وإذا كان هذا حظه من الرجز، فلا يعرف مقدار ما كان يحفظ من الشعر غير الرجز(٤). ويروى عن محمد بن القاسم الأنباري الكوفي أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن(٥).

(ب) سهولة حفظ الشعر وسرعة انتشاره وتداوله: يختلف الشعر عن قسيمه كلام العرب المنثور بسهولة حفظه؛ لأن موضوعاته ومعانيه وألفاظه ذات طابع خاص، يسهل بها حفظه، ويتحقق له بذلك التداول والانتشار بين الناس؛ فللشعر «مزية لا يشاركه فيها غيره من حيث تفرده باعتدال أقسامه، وتوازن أجزائه

(١) سؤالات نافع بن الأزرق، مقدمة محقق الكتاب: (٥).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: (٢٣٠).

(٣) كتاب الصناعتين: (١٠٤).

(٤) مراتب النحويين: (٥٧).

(٥) طبقات النحويين واللغويين: (١٥٣). وانظر: كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس: (١٣).

وتساوي قوافي قصائده، مما لا يوجد في غيره من سائر أنواع الكلام، مع طول بقائه على مر الدهور، وتعاقب الأزمان، وتداوله على ألسنة الرواة، وأفواه النقلة؛ لتمكن القوة الحافظة منه بارتباط أجزائه وتعلق بعضها ببعض»(١). وهو المعنى نفسه الذي عبر عنه الجاحظ في قوله: «حفظ الشعر أهون على النفس، وإذا حفظ كان أعلق وأثبت وكان شاهداً، وإن احتيج على ضرب المثل كان مثلا»(٢). وأكده ابن رشيق عند تصويره لمكان الشعر عند العرب: «وإنما هذا لمكان الشعر من قلوب العرب، وسرعة وُلوجه في آذانهم، وتعلقه بأنفسهم»(٣).

هذه المزية التي عُرفت للشعر دعمها كذلك عرفٌ شاع بين الدارسين مؤداه الثقة بالحفظ والرواية الشفهية، وعدم الثقة بمن ينقل عن الصحف، لقصورها عن الأداء السليم الذي تحققه المشافهة؛ مما جعل الرواة يحرصون على تأكيد اعتمادهم في نقل اللغة على الحفظ والمشافهة لا على الكتابة والتدوين؛ لأسباب تتعلق بالثقة بهم وبما نقلوه.

ولما في الشعر من الوزن والقافية، كان الشعر أوضح من غيره في تصوير وجوه الإعراب؛ فأساليب العروض والقافية «لا تترك مجالاً للشك في إعراب كلماته»(٤)، وأشعار العرب «ترينا علامات الإعراب كاملة السلطان»(٥). مما جعل الثقة بالشعر أكثر من الثقة بالنثر، وقد دعم ذلك اعتقاد النحاة أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكرالمنثور، وأن احتمال التغير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر(٦).

(١) صبح الأعشى: (١/٥٨).

(٢) الحيوان: (٦/٤٩٠).

(٣) العمدة: (١/٤٧).

(٤) العربية، ليوهان فك: (٣).

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة (١٤٥)، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات: (١٣٥-١٣٦).

(جـ) الاطمئنان إلى صفاء اللغة ونقائها في الشعر: وهو عامل مرتبط بسابقه، حيث فُضل الشعر على النثر لمواصفات ذاتية توافرت للشعر ولم تتحقق للنثر. فقد شاع بين اللغويين والنحويين اعتقاد بأن الشعر له من الخصائص التي يمكنها المحافظة على اللغة في أعلى درجات النقاء والصفاء الممكنة، والاطمئنان إلى ذلك، والعمل بمقتضاه، وتوجيه أكبر العناية بالشعر على حساب غيره من المرويات. وربما تعدى الأمر إلى اعتقاد أن هذا الصفاء والنقاء متحقق ليس في الشعر بعامة، وإنما في نوع معين منه، وهو الرجز، الذي يصنف بأنه أكثر الشعر بداوةً، وهو ما رشحه ليكون مفضلاً لدى اللغويين والنحويين.

ولذلك كان من المألوف أن يلتقي الدارس بمثل عبارة الحيدرة اليمني: «أما الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي، فهما فوق كل كلام، وفوق كل ذي فوق، لبلاغتهما وشرف المتكلم بهم، ما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: علياها النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية، وسفلاها النثر لتعريه عن الوزن والتقفية»(١).

هذه بعض العوامل ذات الصلة المباشرة بالشعر.

أما العوامل والأسباب غير المباشرة الداعمة لهذا التوجه، فلعل أهمها:

[أ] التحرّج الديني: فقد وردت نصوص شرعية عديدة تشدد على ضرورة التثبت، وتنعى على القول على الله ورسوله بغير علم، من ذلك ما ورد عن الرسول ﷺ: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»(٢). وإذا كان مقصد هذا الحديث وغيره من النصوص المشابهة التأكيد على ضرورة التثبت، والحرص البالغ

(١) كشف المشكل في النحو والتصريف: (٤٠٤).

(٢) أخرجه البخاري في العلم [١٠٧]، وأخرجه مسلم في المقدمة [٤]، الآداب [٣٩٨١]، الرؤيا [٤٢٠٧-٤٢٠٦]، والترمذي [٢٢٠٦]، وأبوداود في الأدب [٤٣١٤]، وابن ماجة في الأدب [٣٧٢٥]، تعبير الرؤيا [٣٨٩١]، وأخرجه أحمد في مسند المكثرين.

عند رواية السنة النبوية، فقد خشي بعضهم من مخالفته. وخوفا من الوقوع في شبهات هذه المخالفة، ابتعد عن حمى النص القرآني ومفسره النص النبوي، ولجأ إلى النص الذي «ليست فيه مضايقة للشرع»، كما يقول ابن جني(١)، وهو الشعر. وحتى في حال الوقوع في تحريف هذا الأخير، فإن ذلك «ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً»(٢). فشأن هذا التحريف غير ذلك الذي يمكن أن يحدث مع النص الديني، سواء كان قرآناً أم سنة. ولعل ذلك هو ما جعل كثيراً ممن اشتهر بالعلم والرواية، يقصر حديثه على النص الشعري، دون أن يتعداه إلى غيره، ومن أشهر هؤلاء الأصمعي الذي قيل عنه إنه كان يحفظ من الرجز وحده أربعة عشر ألف أرجوزة، ومع ذلك فإنه كان متوقفاً عن تفسير القرآن وحديث الرسول ﷺ(٣)؛ لأنه «كان شديد التأله»(٤).

وواضح أن هذا التحرج لم يقتصر على القرآن فقط، بل شمل أيضا الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ، فقد صرف العلماء أنفسهم «قصداً للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله، وهو (التحرز الديني)، إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد... فأصبح نص الحديث محلاً لتطبيق القواعد لكنه لم يكن وسيلة لاستنباطها»(٥).

[ب] كثرة الشواهد الشعرية موازنة بغيرها من الشواهد: معلوم أن حركة التدوين لم تبدأ عند المسلمين إلا في حوالي الثلث الأخير من القرن الهجري

(١) المحتسب: (١/ ٢٩٨).

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: مراتب النحويين: (٤١)، والخصائص: (٣/ ٣١١).

(٤) مراتب النحويين: (٤٨).

(٥) الرواية والاستشهاد: (١٢٥-١٢٦).

الأول، ولما أرادوا تدوين النص الوارد عن العرب، لم يفزعوا إلى نص مكتوب، بل فزعوا إلى ما كان محفوظا في الذاكرة، فألفوا أكثره شعراً، بخاصة تلك المرويات الخاصة بالعصر الجاهلي؛ فلئن كانت الخطابة قسيمة الشعر، فإن «ما وصلنا منها قليل، أشهرها خطبة قالها هاشم بن عبد مناف حين نفر إليه عقلاء قريش وخزاعة وقد دب الخلاف بين أفراد القبيلتين فخطب فيهم واستل ما في صدورهم من بغضاء... أما الشعر الذي كان يصونه وزنه وقافيته فهو جل ثروتنا أو كلها من وراء هذه الأحقاب»(١).

كل ذلك هيأ ليعتني العلماء والدارسون بالشاهد الشعري؛ فاعتمده النحاة الأوائل عند وضع قواعدهم، وكذلك من تلاهم عندما حاولوا مد أطناب الأسس التي وضعها الأقدمون، فتجلى التراث النحوي مشبعاً بالشواهد الشعرية.

ثالثاً: تأثير "الصبغة الشعرية" في الدرس النحوي:

ذكرت في موضع سابق من هذه الدراسة أن الخلاف في المسألة المدروسة ليس خلافاً شكليا كمياً فحسب، قائماً على خلاف في تقدير نسبة كلام العرب المنظوم موازنة بالمنثور في الدرس النحوي، بل يتعدى ذلك ليكون خلافاً فيما بُني على هذه المقولة من نتائج؛ فالقائلون باصطباغ النحو بالصبغة الشعرية، بنوا على ذلك استنتاجاً، مفاده أن هذه الظاهرة كانت سبباً في كثير من العيوب التي اتسم بها الدرس النحوي. ويمكن إجمال هذه النتائج الضارة التي نشأت من غلبة الشواهد الشعرية عند القائلين بذلك فيما يلي:

(أ) فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر:

فمع أن للشعر لغته الخاصة به، تختلف في طبيعتها عن لغة النثر، إلا أن اصطباغ الدرس النحوي بالصبغة الشعرية، جعلت قواعد الشعر الخاصة، تُعمَّم

(١) رواية اللغة للدكتور عبدالحميد الشلقاني: (٣٨).

على سائر النصوص الأخرى، ولعل هذا «أخطر ما تمثله آثار لغة الشعر في التقعيد النحوي، و بعض الأبواب النحوية ـ كبابي التنازع والترخيم[١] ـ قد فرضت مسائلها على النثر، وعدت أحكامها كما لو كانت منطبقة على كل مستويات اللغة»[٢].

(ب) تعدد الآراء في المسألة الواحدة:

فقد أدى استبداد الشعر بجهد النحويين إلى إجازة أكثر من رأي في المسألة الواحدة، استناداً إلى «استعمالات شعرية كل منها ورد في سياق خاص، وموقع معين يقتضيه ولا يمكن معه غيره، ولكن النحاة لفقوا بين هذه النصوص وأجازوا في المسألة الواحدة عدة آراء»[٣].

(جـ) تعقد الدرس النحوي واضطراب قواعده، والتوسع في التأويل:

فقد أدت زيادة العناية بالشعر، واستبداده بجهد النحويين، بما يشمله من تراكيب وصياغات مختلفة كل الاختلاف عن تلك الموجودة في النثر، إلى اضطرار النحاة إلى« متابعتها ـ أي هذه التراكيب ـ والبحث عن مسوغاتها، وبذل الجهد العنيف في ذلك، مما تعقدت به دراسة النحو، وكثر بسببه التأويل والتخريج وتنازع الآراء»[٤].

ثم إن الخلط بين النثر والشعر، وعدم الفصل بين المستويين، على ما بينهما من الفروق، وتقديم الشاهد الشعري على النثري، وتوجيه العناية بالشاهد المنظوم على حساب الشاهد النثري، كل ذلك أدى إلى الخلط والاضطراب في الأحكام النحوية[٥].

(١) سنشير في موضع آخر من هذه الدراسة إلى حقيقة اعتماد الدرس النحوي على الشاهد الشعري في باب الترخيم.

(٢) لغة الشعر: (٣٩٦-٣٩٧).

(٣) المرجع السابق: (٤٠٠).

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة: (١٤٠). وانظر: المستوى اللغوي: (١٣٠).

(٥) انظر: من أسرار اللغة (٢٤٨)، مدرسة الكوفة (٣٣٥)، الضرورة الشعرية (٢٨).

وقد سبقت الإشارة إلى قول محمد عيد: «إن الصبغة الشعرية في النحو العربي تسري في مسائله عموما سريان الدم في العروق، وهي مسؤولة عما تعانيه قواعد النحو من اضطراب، ولنا أن نتصفح مثلاً (شرح الأشموني) في أحد أبوابه من غير اختيار، وسيتأكد لدينا أن الشعر كان عاملاً مهماً في توجيه القواعد والآراء والتخريجات الذهنية المجهدة»(١).

كما اضطر هذا المسلك النحويين إلى أن يفزعوا للتأويل كلما أعجزهم الحال؛ فالصبغة الشعرية للنحو «شغلت كتبه بجزئياتها وتعريفاتها الكثيرة، وقدمت له مادة وافرة قوامها التأويل والضرورة»(٢).

(د) توسيع شقة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:

فمما شاع لدى الدارسين أن الكوفيين كانوا أكثر توسعاً من البصريين في اعتمادهم على الشاهد الشعري، حتى قيل عن الكسائي: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه»(٣). وقد أدى ذلك إلى سعي حثيث من الكوفيين إلى قبول الاستعمالات الشعرية التي عثروا عليه، ولو كان ذلك في شاهد واحد أحياناً، ثم تعميم الحكم على النثر. وهو ما أدى بالبصريين إلى الوقوف «في صلابة أمام هذه الشواهد، يعملون فيها يد الهدم حيناً، والتأويل في كثير من الأحيان»(٤)، مما كان له بالغ الأثر في توسيع شقة الخلاف بين هذين المذهبين المشهورين في تاريخ الدرس النحوي.

(هـ) الطعن في النحو:

فقد وجد الطاعنون في النحو سبيلاً سالكاً من خلال الشاهد الشعري الذي

(١) المستوى اللغوي (١٣٧).

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة: (١٤١).

(٣) بغية الوعاة: (٢/ ١٦٤).

(٤) لغة الشعر: (٤٠١).

اعتنى به النحويون كثيراً؛ وذلك لأن الشاهد الشعري موطن ضرورة، إضافة للاختلاف في روايته، يقول عضيمة: «وكان تعويل النحويين على الشعر ثُغرة نفذ منها الطاعنون عليهم؛ لأن الشعر رُوي بروايات مختلفة؛ كما أنه موضع ضرورة»(١).

(و) إهمال دراسة لغة الشعر:

فمن رأى للشعر لغة خاصة، وفي الوقت نفسه وقف على ما حصل من خلط بين مستويات اللغة النثرية والشعرية في التقعيد النحوي، بدا له أن الأثر المباشر لهذا المسلك هو إهمال دراسة لغة الشعر نفسها؛ حيث اكتفى النحويون الذين كانوا يدركون أن للشعر لغته الخاصة، بتعليق كل ظاهرة جازت شعراً ولم تجز نثراً بأنها من باب «الضرورة الشعرية»، حرصاً على القاعدة، «فكثرت بذلك الضرورات في كتب النحو، دون تفسير، أو دراسة. وكان الأشبه بهم حين نظروا للشعر على أنه محل الضرورات أن يدرسوه دراسة منفصلة عن النثر، وألا يفرضوا بعض تراكيبه على النثر»(٢).

(ز) فساد المنهج واضطرابه:

فصياغة القواعد النحوية اعتماداً على الشواهد الشعرية خاصة، دون تمييز بينها وبين النثرية، أفقد الدرس النحوي وضوحاً في المنهج، هذا إذا كان لدى العلماء الذين عنوا بالدرس النحوي منهج أصلاً، كما يذهب إلى ذلك بعض الدارسين المحدثين؛ يقول كمال بشر: «لقد كان النحو أسوأ الفروع العربية كلها من حيث منهجية البحث، إنه من الصعب أن نتكلم عن منهج معين التزم أتباعه أو غلب تطبيقه على التراث النحوي الهائل الذي خلفه السابقون.... إن هذه الاتجاهات

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: (١/١/٢).

(٢) لغة الشعر: (٤٠٣).

وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحا، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط غير المتناسق من أساليب البحث والدراسة »(١).

وبسبب هذا الخلط بين مستويات الاستعمال اللغوي وغيره يذهب بعضهم إلى أنه « من الصعب على المرء أن يتصور منهجا أسوأ من المنهج الذي سلكه قدماء النحاة من أجل الوصول إلى استخلاص القوانين التي تدور عليها العربية »(٢).

هذا بعض ما ترتب من آثار عند المثبتين لـ"الصبغة الشعرية" للنحو العربي، وهي - بلا ريب - نتائج جد خطرة، في حال صحة مقدماتها وما أُسِّس عليها من نتائج. وقد بنى هؤلاء على ذلك أنه لا سبيل لـ"إصلاح" الدرس النحوي - في نظرهم - إلا بالسعي الجاد للتخلص من هذا العامل المهم الذي تسبب في كل هذه الاضطرابات. ولكن ماذا لو كان هذا الزعم مجرد ادعاء لا يسنده دليل واقعي من الدرس النحوي؟ نسج خيوطه نظرات عجلى ومتسرعة في هذا الدرس، وعومل - مع ذلك - على أنه حقيقة لا تقبل النقض أو الجدل؟.

رابعاً: تقويم مقولة "الصبغة الشعرية" في النحو العربي:

سنتناول تقويم هذه المقولة على مستويين: المستوى النظري، والمستوى التطبيقي. المستوى الأول نقف فيه وقفات مع الدعامات النظرية لهذه المقولة، فنناقش حقيقة المفاصلة الكاملة بين لغة الشعر ولغة النثر التي بنى عليها أصحاب هذه المقولة رأيهم، مع التأكد من مدى صحة طغيان الشاهد المنظوم واعتماده

(١) دراسات في علم اللغة، القسم الثاني: (٥٤)، وقارن ذلك بما ورد في فقه اللغة في كتب العربية (١٨٣-١٨٤)، والعربية وعلم اللغة البنيوي (١٩٦)، وتقويم الفكر النحوي (ح)، ونظرات في التراث (١٥٢)، والبحث اللغوي عند العرب (١١٠)، حيث نقل عدة اقتباسات منها: قول فيشر في مقدمة معجمه: « إذا استثنينا الصين، لا يوجد شعب آخر يصح له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول قواعد غير العرب ».

(٢) نظرية النحو القديم: (٥٠).

أساساً ـ دون غيره ـ في استنباط القواعد الكلية للنحو العربي.

أما على المستوى التطبيقي، فسأتتبع أحد الأبواب النحوية وبعض المسائل المتفرقة، للوقوف على حظ الشاهد المنظوم (الشعر) في بناء القواعد النحوية لدى النحاة، وقد اخترت باب الترخيم؛ وذلك لأن أحد أكثر المتحمسين لمقولة الصبغة الشعرية، وأعني به محمد عيد قد نص على أن هذا الباب يعد نموذجاً بارزاً تتجلى فيه المقولة بصورة واضحة.

مما يمكن أن يوجه من نقد للأسس النظرية التي بنيت عليها هذه المقولة:

* وجود قدر مشترك في اللغة بين الشعر والنثر:

فمما بنى عليه القائلون بـ"الصبغة الشعرية" للنحو العربي، اعتقادهم المفاصلة الكاملة بين البناء اللغوي في الشعر ونظيره في النثر، حيث استقر لدى دارسي اللغة المحدثين تحتم الفصل بين المستويين، وهو ما يذكره بعض الدارسين صراحة: «إن دراستنا للتركيب اللغوي في الشعر، لا تعدو أن تكون طمأنينة إلى صحة النظرة الحديثة بوجوب الفصل بين الشعر والنثر، عند إرادة الحديث عن بناء الجملة وقواعدها»(١). وقد نقل رمضان عبدالتواب عن أستاذه شبيتالر أنه يرى أن من أهم الواجبات، فصل الشعر عن النثر، عند التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لنظامها(٢). وقد «برزت فكرة اللغة الشعرية أو البيان الشعري في أوربا في القرن الثامن عشر، أكد بعض الشعراء أن لغة الشعر هي لغة متخصصة، وتسمو على اللغة الاعتيادية المألوفة»(٣).

وهذه المباينة تجعل للشعر ـ في نظر هؤلاء ـ بناء لغوياً مخالفاً تماماً للبناء الذي عليه النثر، فلا يمكن الاستناد إلى أحدهما لاستنباط قواعد يمكن تعميمها على

(١) الضرورة الشعرية (١٩). وانظر: فصول في فقه العربية (١٢٨).

(٢) انظر: فصول في فقه العربية: (١٥٧)، حيث أحال المؤلف على كتاب: A. Spitaler, Arabisch,s.2/126

(٣) االلغة العربية والشعر، عناد غزوان، ضمن لغة الضاد، وقائع ندوة دائرة علوم اللغة العربية بيوم الضاد: (١٢٨).

لغة بأكملها، يقول فندريس: «الأديب في حاجة إلى أداة شخصية يعبر بها عما يجد في ذكائه وحساسيته من عناصر خاصة... فالكتابة الفنية رد فعل دائم ضد اللغة المشتركة، وهي ـ إلى حد ما ـ نوع مما يسمى (بالأرجو) ـ اللغة الخاصة الأدبية ـ وهي في كل حالاتها مغايرة للغة الكلام»(١). ويوازن أحد النقاد المعاصرين بين لغة الشعر والنثر بقوله: إن «اللغة الأدبية انفعالية، بعيدة الشبه عن منطقية اللغة العلمية، التي لا ترمي إلى أكثر من تقرير القضايا، وتسجيل ما يشير إليها، ونقلها إلى متلقيها على وجه فيه أدنى الخلاف بين الرمز اللغوي وفحوى القضية... من غير أن يصحب هذه الوظيفة أي اعتبار للأثر الانفعالي الذي يمكن أن تثيره لغة الأديب في نفس المتلقي، وقد بدأت متأثرة بانفعال صاحبها، جارية على تركيب لا يضيره بعض ما فيه من مظاهر الخروج عن اطراد القياس اللغوي، ما دامت إثارة المتلقي قد جرت على النحو المطلوب، وإن اتسعت شقة الخلاف بين الإشارة اللغوية والفكرة المؤداة بها؛ إذ الأدب في حقيقته خروج عن المألوف، واطراد عبارته على القياس من وجهة نظر الأديب، يوشك أن يكون إفراغا للإشارة اللغوية من الظاهرة الفنية، ومآلا إلى نكوص عن مرامي الأدب وأهدافه الجمالية»(٢).

ومع تأكيد التميز النسبي للشعر عن النثر من حيث البناء اللغوي، إلا أن ذلك لا يعني ـ بأي حال ـ أن الاستعمال اللغوي في الشعر مباين تبايناً كاملاً لنظيره في النثر، فما يشترك فيه الشعر والنثر أكثر بكثير مما يختلفان فيه من صيغ وتراكيب واستعمالات لغوية ومعاني نحوية، حتى غاليبعضهم فأنكر وجود هذا الفرق بين الفنين، وهو ما أشار إليه أحمد أمين بقوله: «ونحن بذلك نخالف ما ذهب إليه ورسوورث من أن لغة الشعر لا تختلف عن لغة النثر»(٣). وقد رفض كثير من

(١) اللغة: (٣٤١).

(٢) الضرورة الشعرية (٢٠-٢١)، والمقولة للناقد الانجليزي ريتشاردز.

(٣) النقد الأدبي لأحمد أمين (٨٥).

الدارسين الاعتراف بوجود فروق جوهرية بين لغة النثر ولغة الشعر(١). كما أن كثيرا من التعبيرات الشعرية، انتقلت إلى النثر كذلك، مما يجعل من الفصل الحاد بين الشعر والنثر أمراً بالغ الصعوبة(٢).

والرأي الأدعى للقبول أن لا وجود للمطابقة الكاملة بين الشعر والنثر، كما أن المفاصلة التامة بينهما لا وجود لها خارج أذهان المؤمنين بها، حتى قال أبو حيان التوحيدي: «إذا نظر في النظم والنثر على استيعاب أحوالهما وشرائطهما، والاطلاع على هواديها وتواليها كان أن المنظوم فيه نثر من وجه، والمنثور فيه نظم من وجه»(٣).

* إقرار النحويين بتميز البناء اللغوي للنص الشعري عن النثري دون مفاصلة كاملة بينهما:

لقد حكم القائلون بالصبغة الشعرية للنحو العربي، بأن المؤسسين للدرس النحوي، والمادين لأطنابه، كانوا يعتقدون بالمطابقة الكاملة بين الشعر والنثر، مما جعلهم يعممون القواعد المستنبطة من النصوص الشعرية لتكون قواعد عامة للنثر والشعر، يقول رمضان عبدالتواب متحدثاً عن مسلك اللغويين تجاه الشعر والنثر: «إن الاعتقاد في التطابق بين هذين الجنسين فيها كان أساسا لاعتماد اللغويين على الشعر في غالب الأحيان لاستنباط قواعد الكلام العربي ودلالات ألفاظه، وتصنيف صيغه، وأوزان مفرداته»(٤).

ويؤاخذ محمد عيد النحاة لأنهم: «فرضوا النتائج التي استقروْها ـ مع الاهتمام بلغة الشعر ـ على كل استعمال العربية الفصحى، وترتب على ذلك كثرة القواعد

(١) انظر: اللغة العربية والشعر: (١٢٨).

(٢) انظر: فصول في فقه العربية: (١٥٧).

(٣) الإمتاع والمؤانسة: (٣/١٣٥).

(٤) فصول في فقه اللغة: (٧-٨).

وتعددها، وتعدد الآراء حولها، وتفرع عليه الحكم بالضرورة والندرة والشذوذ، إذ تذكر القاعدة العامة مما يشمل الشعر والنثر، ثم تدل نصوص الشعر على ما لا يتفق معها، فتذكر قاعدة أخرى بجوارها، أو تتفرد بعض نصوص الشعر بما يخالف القاعدة»(١).

ولكن المتأمل في مسلك النحويين يقف - دون عناء - على أنهم كانوا لا يعتقدون بالتطابق الكامل بين الشعر والنثر لغةً وبناءً ومعنىً، بل كانوا يصرحون بشيء من التميز للغة الشعر عن النثر، وقد أعلن ذلك صراحة شيخ النحويين سيبويه في باب عقده في كتابه، أسماه باب: ما يحتمل الشعر: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا»(٢). والرأي ذاته يعبر عنه الفراء بقوله: «وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام»(٣).

ويضع ابن رشيق الحدود المميزة للشاعر عن غيره بقوله: «وإنما سمي الشاعر شاعراً؛ لأنه يشعر بما لا يشعر به غيره، فإذا لم يكن عند الشاعر توليد معنى ولا اختراعه، أو استظراف لفظ وابتداعه، أو زيادة فيما أجحف فيه غيره من المعاني، أو نقص مما أطاله سواه من الألفاظ، أو صرف معنى إلى وجه عن وجه آخر؛ كان اسم الشاعر عليه مجازاً لا حقيقة، ولم يكن له إلا فضل الوزن، وليس بفضل عندي مع التقصير»(٤).

ولذلك تعددت مصنفات العلماء، التي تدور حول لغة الشعر، وما يختص به

(١) المستوى اللغوي: (١٥٧).

(٢) الكتاب: (١/٢٦-٣٢).

(٣) معاني القرآن: (٣/١١٨).

(٤) العمدة: (١/١١٦).

عن النثر، وما يحسن من ذلك، وما يقبح، بين موسع ومضيق، لكن دون أن يدعي أحد هذا التطابق المزعوم الذي من شأنه أن ينفي كل فرق بين التركيب اللغوي في الشعر ونظيره في النثر(١).

* الإقرار بهذا الفرق بين المستويين لا يجيز للشاعر الخروج عن سنن كلام العرب:

مع أن اللغويين يقرون بشيء من التمايز بين البناء اللغوي في الشعر ونظيره في النثر، لم يجعلهم هذا الإقرار يسلمون بأن للشاعر أن يخرج عن سنن كلام العرب، يقول السيرافي: «اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك مما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم به لاحناً، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر»(٢). ويعدد أبو حيان التوحيدي أوجه بلاغة الشعر بقوله: «فأما بلاغة الشعر فأن يكون نحوه مقبولاً، والمعنى من كل ناحية مكشوفاً، واللفظ من الغريب بريئاً، والكناية لطيفة، والتصريح احتجاجاً، والمؤاخاة موجودة، والمواءمة ظاهرة»(٣).

فإذا كان للشاعر مجال أوسع يضطره إليه البناء الشعري، فإنه ليس له الخروج

(١) مما ألف في هذا الباب: ضرورة الشعر للسيرافي (مطبوع)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني (مطبوع)، ضرائر الشعر لابن عصفور (مطبوع)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمد شكري الألوسي (مطبوع). إضافة لأبواب في كتب أغلب النحويين. ومما نصت عليه كتب التراجم: كتاب في الضرورة لأبي العباس المبرد(الفهرست: ١/ ٥٩)، وآخر لياقوت الحموي(وفيات الاعيان: ٧/ ٣٣٦).

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٣٤).

(٣) الإمتاع والمؤانسة: (٣/ ١٤١).

عن منطق اللغة التي ينظم بها شعره، فإذا وقع في ذلك وُسِم كلامه بالخطأ. وممن أثبت وقوع الخطأ في الشعر وذمه ابن فارس اللغوي، الذي ألف رسالة صغيرة عنونها بـ: (ذم الخطأ في الشعر)، وقد أشار إلى مذهبه هذا في كتابه (الصاحبي) قائلا: «ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز... وما جعل الله الشعراء معصومين، يُوَقُّون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود»(١).

والمعنى نفسه عبر عنه قدامة بن جعفر عند حديثه عما يحتاج إليه الشاعر من العلوم: «ويحتاج الشاعر إلى تعلم العروض ليكون معياراً له على قوله، وميزاناً على ظنه، والنحو ليصلح به من لسانه، ويقيم به إعرابه.... فإذا لم يجتمع له هذا فليس ينبغي أن يتعرض لقول الشعر، فإنه ما أقام على الإمساك معذور، فمتى تعرض لما يظهر فيه عيبه وخطؤه، كان مذموماً، وقد قال الشاعر:

الشعر صعب وطويل سلمُه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمُه
زلت به إلى الحضيض قدمُه يريد أن يعربَه فيُعْجِمَه»(٢)

وممن حاول بيان الحدودالفارقة الفاصلة للكلام الفصيح عن غيره، سواء كان هذا الكلام منثوراً أم منظوماً الخضر حسين في قوله: «لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته، وصحت دلالاتها، واستقام تأليفها.

أما سلامة مفرداته، ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع، من غير أن تغير بنقص أو زيادة، أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها، أو في حال حركتها وسكونها. وأما صحة دلالتها، فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب. وأما استقامة تأليفها، فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم، ولا تتحقق هذه

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٦٧-٢٦٨. أما رسالة: ذم الخطأ في الشعر، فقد حققها رمضان عبدالتواب، ونشرت في القاهرة سنة ١٩٨٠م.

(٢) كتاب نقد النثر لقدامة بن جعفر: (٨٣).

المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والحذف والذكر»(١).

فتميز الشاعر المبدع بالقدرة على الابتكار، يجب أن لا ينسيه أنه «عضو في جماعة لغوية لها عرفها ونظامها اللغويان اللذان لا يستطيع مخالفتهما بسهولة، أو الابتعاد عنهما، وإلا فقد وظيفة التوصيل والإبلاغ»(٢). فمن المعروف بداهة أن جزءاً من عبقرية الشاعر أن يوائم في تناسق فريد بين متطلبات العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي يعيش بينها، والصياغة الشعرية لقصيدته(٣). أما إذا حاول أن يتجاهل ذلك، فإنه مضحٍّ ـ لا محالة ـ بالهدف الذي يصبو إلى تحقيقه، وهو الإبلاغ والإفهام إضافة إلى الإمتاع.

* القواعد الكلية للغة لم تُبن على أبيات من الشعر وحدها:

لقد أوهمت مقولة اصطباغ الدرس النحوي بالشاهد الشعري، أن غالب القواعد مبنية على الشاهد الشعري وحده، في حين أن الحقيقة تبدو مجافية لذلك تماما، ومع أن تأكيد ذلك بحاجة للوقوف على بعض الإحصاءات، وهو ما سنحاول الوفاء بشيء منه في الفقرات التالية، فإن ذلك لا يمنع من الإشارة بكثير من الاطمئنان ـ من خلال معايشة الدرس النحوي ـ إلى أن النحاة لم يقيموا قواعد أصلية وكلية على ضرورة شاعر، مهما كانت الثقة كبيرة بفصاحته(٤).

وقد أبرز عبدالصبور شاهين ما بذله القدماء في دراسة الشواهد الشعرية القديمة، وأكد اجتهادهم في النص على أنماط الضرورة لدى كل الشعراء المحتج بهم، ليكون ما تبقى من أشعارهم حجة في تثبيت اللغة، وتقرير قواعدها(٥).

(١) القياس في اللغة العربية، ضمن كتاب: دراسات في العربية وتاريخها: (٢٣).

(٢) اللغة وبناء الشعر: (٢١٩).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) أشار إلى هذه القضية سعيد الأفغاني في الموجز في قواعد اللغة العربية: (٧). وانظر: الضرورة الشعرية: (١٠١).

(٥) انظر: مقالة: مشكلات القياس في اللغة العربية: (٢٢٤)، والضرورة الشعرية: (١٠٧).

أما المبدأ الذي أجاز به النحاة في الشعر ما لا يجوز في الكلام، فهو من أقرب المبادئ النقديةلفهم طبيعة هذا النوع الأدبي، فقد ردوا به كل ما يخرج به الشاعر على القواعد والأصول إلى ما تحتاجه هذه الطبيعة في الصياغة من جهد(١).

والمتأمل للتراث النحوي يلفي النحويين يرفضون ـ أحياناً ـ بناء قواعد على نصوص شعرية، وإن كثرت، ولعل من المفيد الوقوف على نص مطول أورده الشاطبي في مسأله تقديم التمييز، ويرويه عن شيخه أبي عبدالله بن الفخار، قال: «أخبرني من أثق به من أصحابنا ـ يعني تلميذه أبا جعفر الشقوريّ شيخ الشاطبيّ ـ أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة، فسأله عن مذهب مدرّسي العربية بغرناطة في هذه المسألة، قال: فأخبرته بامتناع التقديم، فقال: بل الصحيحُ الجواز قياساً وسماعاً، ثم قام، فأخرج له مُبَيَّضةً على تسهيل ابن مالك، وقرأ عليه فيها وجه القياس. وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة.

قال الأستاذ (يعني ابن الفخار): يرحم الله أبا حيان لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المقرئين، وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا ـ يعني متصرفاً ـ لو كان جائزا عند العرب لَكَثُر نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها تأويل، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها تأويل.

قال: فلما كان الأمر على خلاف ذلك، دل دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلا، لأن اختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره. وزادني شيخنا أبو عبدالله البلنسيّ ـ أجله الله ـ في هذه الحكاية أن أبا حيان لما قرأ عليه تلك الأبيات على كثرتها قال له: ما تقولون في هذه الشواهد؟ فقال له الفقيه أبو جعفر: نجمعها جميعاً، ونقول هذا شاذ يحفظ

(١) انظر: أصول التفكير النحوي: (٢٧٦)، الضرورة الشعرية: (٢٨).

ولا يقاس عليه. قال: فانزعج الشيخ أبو حيان لهذا الكلام، وإنما نبه الفقيه أبو جعفر بما قال على الأصل الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ ـ رحمه الله ـ وهو أصل متفق عليه عند الأكابر: الخليل وسيبويه، فمن دونهما إلى الآن»(١).

وإذا تجاوزنا هذه المناقشة النظرية للمسألة، وحاولنا تتبع بعض المصنفات النحوية، وجدنا أن عدد الشواهد الشعرية في أول كتاب نحويّ وصل إلينا، ونعني به كتاب سيبويه، لا تتجاوز الألف إلا بقليل، مع أن عدد صفحات النسخة التي قام بتحقيقها عبدالسلام هارون تتجاوز ألفاً وثمانمائة صفحة، مما يعني أن صفحات كثيرة ـ وهي تحوي قواعد كثيرة جداً ـ لا تشتمل على شاهد شعري، بل قد يتوالى أكثر من باب دون أن يوجد شاهد شعري واحد(٢). ومن المعلوم أن الصفحة الواحدة تحتوي على عدد غير قليل من القواعد، مما يدل على أن نسبة القواعد المعتمدة على الشاهد الشعري قليلة موازنة بمجمل القواعد التي اشتمل عليها الكتاب. وقد خص بعض الباحثين التراكيب النثرية الواردة في كتاب سيبويه، فبلغت صفحات مؤلَّفَه ثلاثاً وأربعين ومائة صفحة في كل صفحة حوالي خمسة وأربعون تركيباً ونموذجاً نحوياً نثرياً(٣).

والأمر ذاته يصح عند النظر في كتب النحو ومدوناته الأخرى؛ ففي كتاب (المقتضب) للمبرد أحصى أحد الباحثين عدد الشواهد الشعرية، فألفاها سبعمائة شاهد(٤)، «والكثير من شواهد المبرد الشعرية مقصود بها التمثيل»(٥)، أي أن

(١) المقاصد الشافية: (٢/١٤٦-١٤٧).

(٢) انظر على سبيل التمثيل لا الحصر: الأبواب الواقعة في (٤/٤٢-٤٨، و٤/١٥٢-١٥٩).

(٣) انظر: فهرس التراكيب والنماذج النحوية في كتاب سيبويه.

(٤) انظر: المبرد، حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب: (٢٩٠). وقد أحصى محمد عبدالخالق عضيمة الشواهد الشعرية في المقتضب فألفاها واحدا وستين وخمسمائة شاهد (انظر: المقتضب: (١/١١٥)، والشواهد والاستشهاد في النحو: (٢٩).

(٥) المبرد: حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب: (٣١٨).

المصنف لم يوردها للاستدلال بها على قاعدة في اللغة، وإن كان جملة من هذه الشواهد واردة في الكتاب لهذا الغرض. وإذا وُوزنت هذه الشواهد المنظومة بغيرها من الشواهد غير المنظومة، اتضح أن هذه الأخيرة تفوق سابقاتها من حيث العدد؛ فالشواهد القرآنية في المقتضب «تفوق الشواهد الشعرية كثرة، فقد بلغت الشواهد من كتاب الله أربعين وثمانمائة شاهد»(١).

وقد آن الأوان لاختبار مقولة الصبغة الشعرية للنحو العربي وابتلائها، انطلاقاً من مسلك النحويين وتناولهم لأحد أبواب النحو ومسائله، وقد فضلت تتبع باب الترخيم لأن أحد أكثر المتحمسين لمقولة الصبغة الشعرية للنحو العربي نص على أن هذا الباب ـ على صغره ـ تتجلى فيه هذه الصبغة المستحكمة في النحو بصورة شديدة الوضوح. فما حقيقة ذلك؟.

لقد تتبعت هذا الباب في شرح الأشموني على الألفية، فأحصيت من خلال منطوق عبارة المؤلف ما يصل إلى ست وستين قاعدة(٢)، في حين وصل عدد

(١) المرجع السابق: (٢٩٠). وقد ذكر بعضهم أن الشواهد القرآنية أقل عدداً من الشواهد الشعرية. انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: (٢٩).

(٢) لعل مما تتم به الفائدة إيراد هذه القواعد التي اشتمل عليها باب الترخيم، كما وردت في كتاب: شرح الأشموني على الألفية، مع الإشارة إلى الشواهد المستدل بها لبعض القواعد، وهي على النحو الآتي:
١- تعريف الترخيم لغة واصطلاحاً. ٢- الترخيم نوعان: ترخيم التصغير كقولهم: سويد في أسود، وترخيم النداء كقولهم: يا سعا، فيمن دعا سعادا. ٣- جواز الترخيم في كل ما أنث بالهاء مطلقا سواءً كان علماً أم غير علم، ثلاثياً أو زائدا على الثلاثي (مثل بشطري بيتين: أحدهما لامرئ القيس، والآخر للعجاج). ٤- تقييد صاحب التسهيل للمنادى بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف، فمنع الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جاريةً خذي بيدي، ونحو: يا طلحة الخير. (ذكر شطر بيت عن ترخيم المضاف وهو نادر). ٥- منع المبرد ترخيم المؤنث بالهاء إلا إذا كان علما، ومنع ترخيم النكرة المقصودة، والرد على ذلك بأن الصحيح خلافه- ٦- منع ابن عصفور ترخيم ما كان كناية عن مجهول، نحو: صلعمة بن قلعمة، ورد الشارح ذلك بأن إطلاق النحاة بخلافه. ٧- الغالب إلحاق المرخم بحذف الهاء بهاء ساكنة، نحو: يا طلحه. ٨- ذكر الخلاف في هذه الهاء. ٩- تعويض الهاء المحذوفة بألف الإطلاق. (ذكر شطر بيت للقطامي). ١٠- إيراد رأي سيبويه وابن عصفور بأن ذلك لا يجوز إلا في=

. . . . . .

= الضرورة. ١١- إجازة بعض العرب الوقوف بلا هاء ولا عوض، نحو: يا حرمل. ١٢- منع أبي حيان إلحاق الهاء إذا كان الترخيم على لغة من لا ينتظر. ١٣- خلاف النحويين في التخريج الإعرابي لـ(أميمة) الواردة في قول النابغة: كليني لهم يا أميمةَ ناصبي (إيراد كلام قيل عنه شطر رجز، وقيل عنه: ليس بشعر، تنظيرا لأحد الأقوال في المسألة). ١٤- خلاف النحويين في معاملة ما حذفت منه الهاء للترخيم، وبقي على أربعة فصاعدا، نحو: يا عقنبا في ترخيم: عقنباة. (مع إيراد شطري بيتين: أحدهما لأنس بن زنيم، والآخر لزميل بن الحارث). = =١٥- شروط الاسم المرخم الخالي من الهاء. ١٦- يشترط أن يكون رباعيا فصاعدا. ١٧- الخلاف في ترخيم الثلاثي نحو: زيد، وحكم. ١٨- يشترط أن يكون المرخم علماً، والخلاف في ترخيم النكرة المقصودة، نحو: يا غضنف، في: عضنفر. ١٩- يشترط أن لا يكون ذا إضافة، وإيراد قول الكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه، وذلك عند البصريين نادر (إيراد شطر بيت لزهير دليلاً على المسألة). ٢٠- أكثر ندرة من ذلك أن يكون الترخيم بحذف المضاف إليه(إيراد شطر بيت لعدي بن زيد). ٢١- الخلاف في ترخيم المضاف، نحو: يا علقم الخير. ٢٢- يشترط في المرخم أن لا يكون ذا إسناد، نحو: برق نحره، وتأبط شرا. ٢٣- ذكر بعض شروط الترخيم التي أهملها المصنف: ٢٤- يشترط في المرخم أن لا يكون مختصا بالنداء. ٢٥- يشترط كذلك أن لا يكون مندوباً. ٢٦- يشترط أن لا يكون مستغاثاً. (إيراد بيت لمرة بن الرواع، وشطر للأحوص). ٢٧- حذف الحرف ما قبل الأخير من المرخم إن كان زائدا، بخلاف الأصلي. ٢٨- حذف الحرف ما قبل الآخر من المرخم إن كان ليناً، بخلاف الصحيح. ٢٩- خلاف الفراء في الحرف ما قبل الآخر إن كان صحيحاً ساكناً. ٣٠- حذف الحرف ما قبل الآخر من المرخم إن كان ساكناً، بخلاف المتحرك. ٣١- حذف الحرف ما قبل الآخر بشرط أن يكون مكملا أربعة فصاعدا، بخلاف الثالث. ٣٢- خلاف الفراء في إجازته حذف الثالث. ٣٣- أمثلة للأسماء المرخمة المستكملة للشروط. (أورد عدة أسماء ثم شطرين للتمثيل). ٣٤- الخلاف في ترخيم نحو: فرعون وغرنيق علمين. ٣٥- ترخيم مصطفون ومصطفين علمين. ٣٦- الخلاف في ترخيم المركب تركيباً مزجياً، والمركب العددي إذا سمي به. ٣٧- ترخيم ما آخره (ويه). ٣٨- ترخيم المركب لم ينقل عن العرب، وإنما أجازه النحويون قياسا. ٣٩- ترخيم (اثنا عشر، واثنتا عشر) علمين. ٤٠- الخلاف في ترخيم العلم المركب تركيباً إسنادياً، نحو: تأبط شرا. ٤١- كيفية الترخيم على لغة من ينوي ومن ينتظر. ٤٢- منع الكوفيين ترخيم نحو: قمطر مما قبل آخره ساكن، على لغة من ينتظر؛ لعدم النظير. ٤٣- ترخيم نحو: مضارّ، ومحاجّ، واسحارّ اسماً، وإيراد الخلاف في ذلك. ٤٤- الخلاف في ترخيم نحو: قاضون ومصطفون مسمى بهما. ٤٥- كيفية الترخيم على لغة من لا ينتظر (من لم ينو محذوفاً). ٤٦- كيفية الترخيم على لغة من لا ينتظر إذا كان ما قبل المحذوف معتلاً، نحو: ناجية. ٤٧- ترخيم نحو: ثمود، على لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر. ٤٨- ترخيم نحو: صميان وكروان على اللغتين. ٤٩- ترخيم نحو: سقاية وعلاوة على اللغتين. ٥٠- ترخيم نحو: لات، مسمى به على اللغتين. =

الأبيات المنظومة الواردة في هذا الباب تسع عشرة بيتاً، منها بعض الأبيات واردة على سبيل التمثيل فحسب، مثل قول الشاعر:

يا أسْمَ صبراً على ما كان من حدثٍ إن الحوادث ملقيٌّ ومُنتظَرُ

مما يعني أن عدد الشواهد الشعرية في هذا الباب لا تزيد على ربع عدد القواعد المصرح بها إلا بقليل، فكيف يدعى بعد ذلك أن الشاهد الشعري طاغ في هذا الباب، ناهيك عن الأبواب الأخرى؟ ومما يجب تأكيده أن باب الترخيم معدود من الأبواب التي لها وشائج قربى كثيرة مع الكلام الموزون، مما يفترض أن تكون نسبة الشواهد الشعرية فيه أكثر مما هي عليه في باقي الأبواب.

كما تجدر الإشارة إلى أن النحويين يكتفون في أحيان كثيرة بالاستدلال على القاعدة بشاهد شعري، دون أن يعني ذلك أن المسألة لا توجد لها أدلة أخرى نثرية وشعرية؛ ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك)، عند ذكره لشرط الاعتماد للوصف حتى يصح أن يكون مبتدأ، حيث أشار إلى أن

= ٥١- ترخيم نحو: ذات مسمى به على اللغتين. ٥٢- ترخيم نحو: سفيرج،= =مصغر (سفرجل) على اللغتين، وذكر الخلاف في ذلك. ٥٣- وجوب الترخيم على لغة من ينتظر ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث، نحو: مسلمة. ٥٤-وجوب الترخيم على لغة من ينتظر إذا لزم بتقدير تمامه عدم النظير، كطيلسان. ٥٥- خلاف النحويين في اعتبار السبب الثاني الموجب للترخيم على لغة من ينتظر. ٥٦- جواز الترخيم على اللغتين فيما هو كمَسْلَمَهْ. ٥٧- الأكثر فيما جاز فيه الوجهان أن ينوى المحذوف (لغة من ينتظر). ٥٨- جواز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة. ٥٩- من شروط الترخيم في غير النداء الاضطرار إليه، فلا يجوز في السعة. ٦٠- من شروط الترخيم في غير النداء أيضا أن يكون الاسم صالحا للنداء. ٦١- تخطئة من جعل ترخيم (الحمام) من ترخيم الضرورة في قول العجاج(إيراد بيت للعجاج). ٦٢- من شروط الترخيم في غير النداء كذلك أن يكون إما زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث. ٦٣- لا يشترط في المرخم في غير النداء العلمية ولا التأنيث بالتاء عيناً. ٦٤- إجماع النحويين على إجازة الترخيم في غير النداء على لغة التمام. (أورد بيتا لامرئ القيس). ٦٥- الخلاف في الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر.(ذكر بيتين لجواز المسألة مع إيراد الخلاف في رواية أحد البيتين بين سيبويه والمبرد). ٦٦- لا يرخم في غير الضرورة منادى عار من الشروط (مثل شرط العلمية) إلا ما شذ.

الكوفيين والأخفش(١) يخالفون غيرهم في هذه المسألة، فيجوّزون أن يقع الوصف مبتدأ وإن لم يتقدمه نفي أو استفهام، ودليلهم قول الشاعر:

خبير بنو لهبٍ فلا تك ملغياً مقالةَ لهْبيٍّ إذا الطيرُ مرتِ

ولم يذكر دليلاً آخر لهذه المسألة التي أجازها الكوفيون والأخفش الأوسط وغيرهم. وعند البحث يتبين أن نصوصاً أخرى غير قليلة وردت عن العرب تؤكد هذه القاعدة؛ ومن هذه النصوص:

* قول الله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا﴾(٢)، قرئت الآية برفع ﴿وَدَانِيَةً﴾(٣)، فتكون مبتدأ، وظلالها: فاعل سد مسد الخبر(٤). ومما يعضد هذا قراءة أبيّ للآية نفسها (دانٍ)(٥)، فيكون مرفوعاً كذلك.

* قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾(٦)، عند من أعرب (هو) ضمير فصل(٧). وقوله تعالى: ﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾(٨)، على قراءة الجمهور برفع ﴿سَوَاءً﴾(٩). وقوله: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(١٠).

(١) انظر في تفصيل هذه المسالة، بالإضافة إلى أوضح المسالك: (١/١٩١): شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧٩)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٤٠ - ٣٤١)، شرح الكافية الشافية (١/٣٣٢-٣٣٣)، شرح ألفية ابن معط (٢/٩٨٠)، شرح الكافية للرضي (١/٨٧)، ارتشاف الضرب (٢/٢٧)، همع الهوامع (٢/٦)، التصريح على التوضيح (١/١٥٧).

(٢) سورة الإنسان، الآية: ١٤.

(٣) انظر: الكشاف (٤/١٩٧)، الجامع لأحكام القرآن (١٩/٩٠). وقد ذكر أبو حيانانها قراءة أبي حيوة (انظر: البحر المحيط ٨/٣٩٦).

(٤) انظر: شرح الجمللابن عصفور (١/٣٤١)، البحر المحيط (٨/٣٩٦).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/٢١٦)، مختصر في شواذ القرآن (١٦٦)، الجامع لأحكامالقرآن (١٩/٩٠)، والبحر المحيط (٨/٣٩٦).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن: (١/٦٠)، التبيان (١/٨٧)، البحر المحيط (١/٢٩٣)، الدر المصون (١/٤٨٤).

(٨) سورة الحج، الآية: ٢٥.

(٩) انظر: البحر المحيط ٦/٣٦٢.

(١٠) سورة القدر: الآية: ٥.

ومن المسائل الأخرى التي أوردها ابن هشام واكتفى بالاستدلال لها بشاهد شعري واحد، مسألة حال الضمير في الخبر إذا كان وصفا جارياً على غير صاحبه(١)؛ حيث ذكر أن الكوفيين لا يلتزمون إبراز الضمير إلا عند اللبس فقط، أما إذا أمن اللبس فإنهم لا يوجبون الإبراز، خلافاً للبصريين، ودليلهم على هذه المسألة الذي اكتفى بذكره ابن هشام، قول الشاعر:

قَوْمي ذُرا المَجْدِ بَانوها وَقَدْ عَلِمَتْ بكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطانُ(٢)

حيث جاء بخبر المبتدأ (ذرا)، وهو قوله: (بانوها)، وهو وإن كان جارياً على ذرا المجد في اللفظ ـ إلا أنه في المعنى لـ(قومي)، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقيل: قومي ذرا المجد بانوها هم. وإنما لم يبرز الضمير لأمن اللبس(٣).

وعند البحث يتبين أن للمسألة أدلة أخرى لم يذكرها ابن هشام في هذا الموضع؛ منها:

* قول الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾(٤)، حيث لم يبرز الضمير، مع أن ﴿خَاضِعِينَ﴾ لأصحاب الأعناق، وجرى الوصف على الأعناق واستتر الضمير، ولو كان الإبراز واجباً لقيل: خاضعين هم(٥).

* ما حكاه الفراء من قول العرب: كلٌّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك(٦). فـ(ناظرة) خبر (كل) وهي للعين، واستتر الضمير ولم يبرز(٧).

(١) انظر: أوضح المسالك: (١/١٩٤-١٩٦).

(٢) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل: (١/٣٠٨)، تخليص الشواهد: (١٨٦)، تعليق الفرائد: (٣/٨٨)، المقاصد النحوية: (١/٥٢٧)، التصريح على التوضيح: (١/١٦٢)، شرح الأشموني: (١/١٩٩)، نتائج التحصيل: (١/٣/١٠٥٤)، الدرر اللوامع: (١/٧٢-٧٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل: (١/٣٠٨).

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٥) انظر: المساعد: (١/٢٣٠)، نتائج التحصيل: (١/٣/١٠٥٤).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/٢٧٧)، المساعد: (١/٢٢٩-٢٣٠).

(٧) انظر: المساعد: (١/٢٣٠)، تعليق الفرائد: (٣/٨٧).

وهذه الأمثلة تؤكد أن إيراد بيت واحد أو أكثر على قاعدة من القواعد، لا يعني ـ بالضرورة ـ أن المسألة لا يوجد لها أدلة أخرى غير الدليل المذكور، ولكن النحويين يكتفون بإيراد ما علق بالذهن من الأمثلة المحفوظة، إضافة إلى أن المتأخر منهم ينقل ـ عادة ـ من المتقدم، فتتشابه أمثلتهم.

من الأمثلة الأخرى على ذلك ما ذكر في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ فقد ذهب الكوفيون إلى إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر(١). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر(٢).

ومع أن بعض كتب النحو يقتصر على إيراد بعض الشواهد الشعرية، إلا أن ذلك لا يعني أن لا شواهد أخرى تعضد هذه المسألة، منها:

* قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٣)؛ قرئت بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) على الإضافة(٤)، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول وهو (أولادهم).

* قول الله تعالى: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾(٥)؛ قرئت بنصب (وعده) وخفض (رسله)(٦)، وبذلك فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

(١) انظر: الإنصاف: (٢/٤٢٧-٤٢٨)، ارتشاف الضرب: (٢/٥٣٥)، أوضح المسالك: (٢/١٧٧)، التصريح على التوضيح: (٢/٥٧). وانظر رأي الفراء في معاني القرآن: (٢/٨١-٨٢).

(٢) انظر: الكتاب: (١/١٧٦) وما بعدها، المقتضب: (٤/٣٧٦)، الأصول: (٢/٢٢٦) وما بعدها، الإنصاف: (٢/٤٢٧)، التصريح على التوضيح: (٢/٥٧).

(٣) سورة الأنعام: آية: ١٣٧.

(٤) اهذه قراءة ابن عامر، انظر: السبعة في القراءات: (٢٧٠)، الكشف: (١/٤٥٣)، التبصرة: (٥٠٤)، حجة القراءات: (٢٧٣)، النشر: (٢/٢٥٣)، المحرر الوجيز: (٦/١٥٨)، الدر المصون: (٥/١٦١).

(٥) سورة إبراهيم: آية: ٤٧.

(٦) انظر هذه القراءة في: البحر المحيط: (٦/٤٥٦)، الدر المصون: (٥/١٦٧).

* قول الرسول ﷺ: «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»[1]، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (لي).

* قول بعض من يوثق بعربيته: تركُ يوماً نفسك وهواها، سعيٌ لها في رداها[2].

* ما حكاه الكسائي من قول العرب: هذا غلام والله زيدٍ. وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب: إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربِّها[3]، حيث فصل بين المتضايفين بالقسم، وهو في قوة الجملة.

من المسائل الأخرى التي اكتفى فيها النحويون بالاستدلال بدليل منظوم، مسألة مجيء خبر (كاد) مقترنا بـ(أن): حيث ذهب بعض النحويين إلى أنه يلزم تجرد خبر (كاد) من (أن)، ولا يقترن بـ(أن) إلا في حال الضرورة، وهو ما يفهم من كلام سيبويه[4]، كما ذهب إلى ذلك المبرد الذي أورد بيتاً لرؤبة جاء فيه خبر (كاد) مقترنا بـ(أن)[5].

ومن الشواهد التي يوردها النحويون على اقتران الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) بـ(أن)، قول رؤبة:

ربع عفاه الدهر طولا فامحى قد كاد من طول البلى أن يمصحا[6]

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٤/١٩٢) (دار الطباعة العامرة).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: (٣/٢٧٣).

(٣) انظر: الإنصاف: (٢/٤٣١)، ارتشاف الضرب: (٢/٥٣٥)، الدر المصون: (٥/١٦٧).

(٤) انظر: الكتاب: (٣/١٦٠). وقد نسب صاحب التصريح إلى سيبويه القول بأن الاقتران قليل، وليس من باب الضرورة. انظر: التصريح على التوضيح: (١/٢٠٧).

(٥) انظر: المقتضب: (٣/٧٥).

(٦) انظر: ملحقات ديوان رؤبة: (١٧٢)، الكتاب: (٣/١٦٠)، الكامل: (٢٥٣)، المقتضب: (٣/٧٥)، المسائل الحلبيات: (٢٥١)، أدب الكاتب: (٤١٩)، أسرار العربية: (٥)، شرح الكافية: (٤/٢٢٢)، والخزانة: (٩/٣٤٧-٣٥٢). ومصح الشيء يمصح: إذا ذهب.

وقول الآخر:

أبَيْتم قبولَ السلْمِ منا، فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوفعن السَّلِّ[1]

هذان البيتان يوردهما النحويون للاستدلال بهما على هذه المسألة، ويكتفون بذلك، مع أن هناك شواهد أخرى على جواز المسألة ذاتها؛ وقد أورد ابن مالك في (شواهد التوضيح) جملة من الآثار جاء فيها خبر (كاد) مقترناً بـ(أن)؛ وهي:

* قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب)[2].

* قول أنس رضي الله عنه: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)[3].

* قول بعض الصحابة: (والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج)[4].

* قول جبير بن مطعم رضي الله عنه: (كاد قلبي أن يطير)[5].

* الأثر الذي نسب للرسول ﷺ: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرا)[6].

كل ذلك يؤكد أن إيراد النحويين لشاهد شعري على مسألة من المسائل، لا يعني أن ذلك هو الدليل الوحيد في المسألة، بل قد توجد أدلة أخرى نثرية ومنظومة على المسألة ذاتها، يتعرف عليها الدارس للمسألة، المتتبع لأدلتها.

والأمثلة المشابهة لهذه المسائل كثيرة في كتب النحو. وإذا عدنا بالذكر لكتاب

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: (١/ ٣٩١)، شواهد التوضيح والتصحيح: (١٠١)، التذييل والتكميل: (٤/ ٣٣٧)، تخليص الشواهد: (٣٣٠)، العيني: (٢/ ٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب قول الرجل: ما صلينا: (١/ ١٥٧)، وكتاب المواقيت، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت: (١/ ١٤٧)، وليس فيه (أن) في كتاب المواقيت.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الخندق.

(٥) أخرجه البخاري ي كتاب التفسير، باب سورة الطور، باب حدثنا عبدالله بن يوسف.

(٦) المقاصد الحسنة للسخاوي: (٣١١)، الجامع الصغير للسيوطي: (٢/ ٨٩)، شواهد التوضيح: (١٠١).

سيبويه نجد أنه اشتمل على شواهد شعرية لم يزد عددها على الألف إلا قليلا، في حين أن الكتاب احتوى على آلاف القواعد التركيبية وغيرها، وهي كلها مستقاة من كلام العرب وليست متقوّلة عليهم باتفاق الدارسين، ولو كان ما قيل من أن أغلب القواعد مبناها شواهد شعرية، لما زادت هذه القواعد على الألفين أو قريبا من ذلك في الكتاب بأكمله، حتى تناسب الشواهد الشعرية الواردة فيه، وهو أمر مجاف لواقع الحال.

نتائج البحث:

لقد أغرى بعض الباحثين في العصر الحديث ما لاحظوه من تكرر للشاهد الشعري في الدرس النحوي، فدعاهم ذلك إلى توهم فكرة، مفادها اصطباغ الدرس النحوي بـ« الصبغة الشعرية ». ولو وقف الأمر عند هذا التوصيف الكميّ لَهانَ الأمر، ولكن الواقع تجاوز ذلك ليبنى على هذه المقولة نتائج واستنتاجات لها صلة بتقويم الأسس التي قام عليها الدرس النحوي، ومن ثم تلمس الخطوات الضرورية لإصلاحه.

وإذا كان من المعلوم لدى النظار أن ما بُني على باطل فهو باطل، فإن كثيرا من الاستنتاجات التي قررها المثبتون لهذه الظاهرة لا تستند إلى أساس متين؛ لما تأكد بعد البحث أن مقولة "الصبغة الشعرية" للنحو العربي، مجرد وهم نسجت خيوطه نظرة غير متأنية، ونتيجة مقررة قبل البرهنة على صحتها. ولا يعني ذلك أن الدرس النحوي الموروث يخلو من العيوب والنقائص التي يفترض أن تستنفر طاقات الغيورين من المعاصرين ليفيدوا من جهود السابقين ويبنوا ويضيفوا عليها ما يرونه بعد النظر المتأني صالحاً؛ ليكون لهم كسبهم الخاص الذي سيسألون عنه: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾.

لقد حاول هذا البحث أن يثبت أن كثرة تكرار الشاهد الشعري في الدرس النحوي هي كثرة نسبية، فمع أن الشاهد المنظوم موجود بقوة في أغلب المصنفات النحوية، لأسباب جئنا على ذكر أهمها في ثنايا هذا البحث، لا يجب أن يخفي ذلك أن عدد الشواهد المنظومة أقل بكثير جدا من عدد القواعد المصرح بها في هذه المصنفات، ولا شك في أن هذه القواعد مبناها على المسموع من كلام العرب -منظومه ومنثوره-، فكيف يُزعَم بعد ذلك طغيان الشاهد الشعري؟ وكيف يوسَم الدرس النحوي بعيوب يُدَّعى بأن مأتاها بناء القواعد النحوية على الشاهد الشعري بخصوصيته غير المتنازع فيها التي تميزه عن الكلام العادي؟.

وقد تأكد من خلال البحث أن الاستدلال على مسألة ما بشاهد شعري، لا يعني أن لا دليل آخر ـ منثوراً أو منظوماً ـ يستدل به عليها، ولا يعني إيراد الشاهد الواحد تصريحاً من المستدِل بأنه لا يجد غيره بعد تتبع ما ورد عن العرب، ولعل مما يدعم ذلك أن كثيراً من الشواهد يستدركها اللاحق على السابق. إضافة إلى أن كثيرا من المتأخرين يلتزمون عادة بما ورد عند النحاة الأوائل، فيبدو الأمر كأنه تأكيد على انتهاء الاستقراء عند هذا الشاهد الواحد أو الشواهد القليلة، في حين أن الحقيقة خلاف ذلك.

هذا من حيث التطبيق على الدرس النحوي الموروث، أما نظرياً فقد اتضح أن مبنى هذه المقولة اعتقاد أصحابها بالمفاصلة الكاملة بين النثر والشعر، وهو أمر غير مسلم على إطلاقه، فالإقرار بتميز كل من الشعر والنثر بخصائص تتوافر في أحدهما دون الآخر، لا يعني التسليم باختصاص كل منهما بقواعد مباينة لما هي عند غيره. فمع تأكيد التميز النسبي للشعر عن النثر من حيث البناء اللغوي، لا يعني ذلك ـ بأي حال ـ أن الاستعمال اللغوي في الشعر مباين تبايناً كاملاً عن نظيره في النثر، فما يشترك فيه الشعر والنثر أكثر بكثير مما يختلفان فيه من صيغ

وتراكيب واستعمالات لغوية ومعانٍ نحوية وغيرها. ثم إن الإقرار بشيء من التمايز بين النثر والشعر، لا يجيز للشاعر الخروج عن سنن كلام العرب خروجاً مصادماً للغة وهادماً لأركانها، دون أن يعني ذلك التضييق القاتل لكل نوع من الإبداع.

هذا ما يسره الله للباحث في هذا السعي المتواضع، فإن أصبت فمن الله وبتوفيق منه وحده، وإن كان غير ذلك، فمما لا تبرأ منه نفوس المقصرين، والحمد لله أولاً وآخراً.

المصادر والمراجع

* أدب الكاتب تصنيف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. الرابعة طبع مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
* أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.
* الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
* أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، ليبيا، ط. ١٩٧٣م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، د. ت، دار الفكر.
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ط. محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ت.
* البحث اللغوي عند العرب، د، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
* البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة، بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، مراجعة صدق محمد جميل، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
* التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي.

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/ ١٩٨٠م.
* التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، دار الفكر، بيروت.
* تعليق الفرائد، تأليف: الشيخ محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المفدى، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
* الجامع لأحكام القرآن الكريم، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
* الحيوان، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
* خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ط. ثالثة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
* الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.
* دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، الدكتور كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧١م.
* دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم، أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

* ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط أولى، مطبعة المدني ، القاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
* رواية اللغة، دكتور عبدالحميد الشلقاني، دار المعارف بمصر، دون تاريخ.
* الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط. ١٩٧٦م.
* الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
* سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٧٩م.
* شرح الأشموني على ألفية بن مالك، طبع دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
* شرح ألفية ابن معطي، لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط. الأولى، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
* شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالحميد السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
* شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبوجناح ١٤٠٠هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
* شرح الكافية للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.
* شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي ، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ ، دار المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

* شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، ط ثالثة ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.
* الشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
* الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الدباغ، مكتبة المعارف، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* صحيح البخاري، أبو عبدالله البخاري، طبع عيسى البابي الحلبي.
* ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
* الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، د. عبدالوهاب محمد علي العدواني، ضمن منشورات كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.
* طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ١٣٧٣هـ، مطبعة السعادة بمصر.
* العربية ليوهان فك، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي مصر ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.
* العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق القيرواني، القاهرة، ١٩٠٧م.
* فهرس التراكيب والنماذج النحوية في كتباب سيبويه، حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
* فصول في فقه اللغة، د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

* في أصول النحو، تأليف سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط الثانية ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
* الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* كتاب الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
* كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق البجاوي وأبو الفضل، القاهرة، ١٩٥٢م.
* كتاب نقد النثر لقدامة بن جعفر، تحقيق د. طه عيسى بك، وعبدالحميد العيادي.
* الكشاف، جار الله محمود الزمخشري،عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
* كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ، مطبعة الإرشاد بغداد.
* لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط. الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
* اللغة، فندريس، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠م.
* اللغة العربية والشعر، عناد غزوان، ضمن لغة الضاد، وقائع ندوة دائرة علوم اللغة العربية بيوم الضاد، ١٩٩٧م، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، العراق، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
* اللغة وبناء الشعر، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر.

* ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط. أولى ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م .
* المبرد: حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب، د. جمعة المبروك عون، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٩٨٨م.
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ط. ١٩٧٤م.
* المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .
* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ١٩٨٠ /م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).
* المستوى اللغوي، للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، د. محمد عيد، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، دون تحديد الطبعة أو التاريخ.
* مشكل إعراب القرآن للقيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط. ثالثة ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.
* مشكلات القياس في اللغة العربية، د. عبدالصبور شاهين، مجلة عالم الفكر، مجلد ١، ع٣، ص٢٢٤، الكويت١٩٧٠م.

* معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح ألفية ابن مالك، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبين تحقيق د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط. أولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
* المقتضب، للمبرد، تحقيق : د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط. الخامسة، ١٩٧٩م.
* من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط. سابعة ١٩٨٥م.
* نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
* النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، د.شعبان عوض محمد العبيدي، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٨٩م.
* نظرية النحو العربي القديم، د. كمال شاهين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
* النقد الأدبي، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الرابعة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
* همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.